القرار 296 (د-26) تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده
لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تسترشد بالإعلان بشأن الحق في التنمية[1] الذي كرّس هذا الحق باعتباره حقاً من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرّف، وبعلاقة الترابط المباشر القائم بين تحديث القطاع العام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسترشد أيضاً بقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن علاقة الترابط بين الإدارة العامة والتنمية، لا سيما قرار الجمعية العامة 34/60 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 32/2008، حيث الإقرار واضح بما للتطوير المؤسسي وبناء القدرات من تأثير إيجابي على التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تقرّ بأنّ تطوير القطاع العام وتحديثه وبناء مؤسساته وتنمية مواردها عملية متواصلة ومتجدّدة تسهم في تحسين الأداء في المجالات الإنمائية،

وإذ ترحّب بما تلاحظه من اهتمام متزايد من البلدان الأعضاء بالبرامج الخاصة بتطوير وتحديث مؤسسات القطاع العام وموارده،

وإذ تلاحظ مع التقدير الأثر الإيجابي للأنشطة والمبادرات التي تقوم بها الإسكوا في تطوير مؤسسات القطاع العام وتنمية موارده، بحيث يتمكن من توجيه جهود التنمية والتطوير على المستوى الوطني، وفي توثيق التجارب الناجحة في زيادة الموارد من خارج الميزانية، وبناء الشراكات لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تنمية القطاع العام،

وإذ تلاحظ باهتمام بالغ العمل على تعميم مفهوم تطوير مؤسسات القطاع العام وتحديثها عن طريق اعتماد التطوير المؤسسي عنصراً أساسياً في استراتيجية الإسكوا الرامية إلى تعزيز الجهود الوطنية الإنمائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية،

1- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى:

(أ) مواصلة الجهود، حيث تدعو الحاجة، لتطوير مؤسسات وموارد القطاع العام وتحديثها وتعزيز قدرة هذه المؤسسات على الصمود في ظروف الاحتلال والنزاعات ومواجهة تداعياتها والتحديات المطروحة على المستويين العالمي والإقليمي؛

(ب) الاستفادة من التجارب الناجحة في تطبيق استراتيجيات تطوير القطاع العام وتحديثه واستخدامها كأداة للتخفيف من آثار النزاعات وبناء السلام؛

---

(1) قرار الجمعية العامة 128/41 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 1986.

(ج) استثمار موارد إضافية في تلبية طلبات البلدان الأعضاء لدعم بناء القدرات لدى العاملين في القطاع العام، لا سيما في مجال تعزيز وتطوير إدارة الموارد البشرية والمالية العامة في البلدان التي ذلك؛

2- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية:

(أ) متابعة المبادرات الناجحة التي اتخذتها بعض البلدان الأعضاء في مجال تطوير القطاع العام، بهدف زيادة التقدّم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتخفيف من التأثير السلبي للتحديات العالمية الناشئة وتداعياتها؛

(ب) تعزيز البرامج الهادفة إلى تطوير المؤسسات عبر دعم الأبحاث التحليلية، والخدمات الاستشارية، والدورات التدريبية، وإدراج مزيد من أنشطة البحث والتحليل ضمن العمل المعياري والتطبيقي، ومواصلة التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين في إعداد مبادرات وأنشطة من هذا القبيل، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات؛

(ج) الاسترشاد بالنماذج الناجحة على المستويين الدولي والإقليمي ونشر الممارسات الفضلى والاستفادة منها في إطار من التعاون مع البلدان الأعضاء؛

(د) السعي إلى توفير مزيد من الموارد البشرية والمالية للاضطلاع بالأنشطة المعيارية والتطبيقية من أجل إعداد برامج لتطوير القطاع العام وتحديثه، لا سيما في مجالات تعزيز وتطوير إدارة الموارد البشرية والمالية العامة؛

3- **تدعو** البلدان الأعضاء والجهات المانحة إلى دعم الجهود التي تبذلها الإسكوا في إعداد وتنفيذ المبادرات الهادفة إلى تطوير القطاع العام وتحديثه في البلدان الأعضاء لتعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام على توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز جهود بناء السلام؛

4- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدّم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار وتضمينه الإنجازات الفعلية التي حققتها الإسكوا.